MENA RESEARCH CENTER

مركز أبحاث ودراسات مينا

معوقاتُ التنويرِ في مجتمعاتنا

على ضوءِ مقالةِ كانتْ في التنوير وأهميّتها عربيّاً

أسامة هنيدي

حقوق النشر والطبع ورقياً والكترونياً محفوظة لصالح مركز أبحاث ودراسات مينا.

الملخص التنفيذي:

قد يبدو الحديث عن موضوع التنوير ملحّاً أكثر من أي وقتٍ مضى في الحالة العربية، فلطالما تصدّرت أحوال البلاد العربيّة نشرات الأخبار، نظراً لجملة التوتّرات الأمنيّة، والعسكريّة، والسياسيّة، التي عانتها، وتعانيها على مدى عقودٍ طويلة، ولدى البحث حول أسباب كلّ ذلك ربما سنعود عودةَ ضروريّةَ للسؤال الذي لازَمَ الفكر العربي منذ مطلع ما اصْطُلح على تسميته بعصر النهضة العربيّة الذي جاء بصيغٍ، وإن اختلفت، إلا أنّه تمثّل في سؤال أساسيٍّ مفاده:

لماذا تقدّموا وتأخرنا؟ في إشارةٍ إلى الفجوة الحضاريّة التي اتّسعت بين العرب والغرب.

سنحاول في هذه الدراسة تتبع جملة المعوّقات التي واجهت، وتواجه أيّ مشروعٍ تنويريٍ عربيٍّ مستندين إلى واحدةٍ من أشهر المقالات في موضوعة التنوير، وهي مقالة الفيلسوف الألمانيّ إيمانويل كانت، وقراءة بعض محاور المقالة التي تشكّل مدخلاً لتنويرٍ منشودٍ في العالم العربي وفق المحاور التالية:

- **أولاً: ما هو التنوير (السياق التاريخي لمشروع التنوير الأوروبي).**
- **ثانياً: قراءةٌ في مقالة الفيلسوف «كانت» في التنوير، وإمكانية تطبيقها على الحالة العربية.**
    - **إرهاصاتٌ تنويريةٌ عربية.**
    - **نماذج الوصاية في الحالة العربية.**
    - **الكسل والجبن كـ: معوقين للمشروع التنويري.**
    - **الحريّة كـ: شرطٍ لازمٍ للتنوير.**
    - **الدين الموازي كـ: عقبةٍ في مشروع التنوير.**
- **ثالثاً: خاتمة واستنتاجات**

تمهيد:

لطالما تغنّى العرب بحالهم في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تعيش ظلمة العصر الوسيط، الذي تجلى بالسيطرة الكنسية على الشؤون الزمنيّة، والروحيّة في آنٍ واحد، ولطالما كانت هناك حضارةٌ عربيةٌ يُعتدُّ بكثيرٍ من أسمائها، وإنجازاتها، ومساهمتها في التراث الإنساني، إلى يومنا هذا، إلا أن تلك الحضارة، وبفعل عوامل عديدة داخلية، وخارجية، لم تكمل تلك المسيرة، بل بدأت بالنكوص، والأفول على الرغم من العديد من المحاولات النبيلة التي قام بها مفكرون، ومصلحون، وخاصة عند أفول القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين فيما بات يُعرف بالمشروع النهضوي العربي، الذي قاوم رواسب أربعمائة عامٍ من الاحتلال العثماني الكارثي للأمة العربية، في وقتٍ كانت فيه البلدان الأوروبية قد قطعت شوطاً كبيراً من أشواط بناء دولها الوطنية على أسسٍ جديدةٍ في قطيعةٍ دمويّةٍ مع ثنائية الملكيّة والكنيسة، الأمر الذي لم يحدث صدفةً، كما لم يحدث فجأةً، إنما تسنّت له تلك الأرضية الصلبة من جهود المفكرين، والعلماء، والمصلحين، والأدباء الذين أسّسوا لما عُرف بعصر التنوير الأوروبيّ، فما هو التنوير وما هي السياقات التاريخيّة التي ولد فيها هذا المفهوم الذي غيّر خارطة الذهنية الأوروبية، قبل أن يزيح أنظمةً ويرسي بدائلها الحضاريّة.

أولاً: ما هو التنوير (السياق التاريخي لمشروع التنوير الأوروبي):

يكتسب عصر التنوير أهميته الحاسمة نظراً للقطيعة التي أحدثها مع الفكر الوسيط، وذلك بتوافر عوامل عدة، ولكن بمجهوداتٍ كبيرةٍ لعلماء، وفلاسفة رفضوا الركون إلى المسلمات السائدة، فانصبت جهودهم تراكميّاً، وتدريجيّاً في عملية تغيير البنى الذهنية السائدة، وعليها ووفقها الأنظمة السياسية، والتعليمية، وغيرها التي كانت لا تُمسّ في العصر الوسيط ذاك.

ولابد هنا ولو بعجالة من القول إن العصر الوسيط هو ذاك الممتد بين لحظة سقوط الحضارة الرومانية عام ٤٧٦، إلى سقوط الحضارة البيزنطية على يد الأتراك عام ١٤٥٣، ووفقاً لجاك لوغوف فإن هناك سماتٍ أساسيةً لتلك الفترة أهمّها:

- **هيمنة العقيدة اللاهوتيّة المسيحيّة على العقول.**
- **صورة الإنسان المتشائم، الضعيف، الخائف من ارتكاب الخطايا، والذنوب في كلّ لحظة.**
- **الزهد في الحياة الدنيا، واحتقارها، واعتبارها دار عبورٍ نحو الحياة الحقيقيّة في الدار الآخرة.**
- **هيمنة العقليّة الرمزيّة أو الخيالية على وعي الناس**[1].

ويمكن القول إن البداية الحقيقية لتغيير موقف الإنسان السلبي من العالم، وخروجه من دائرة اليقين البليد إلى فضاء المعارف المفتوحة الأمداء، كان على يد فرنسيس بيكون (١٥٦١-١٦٢٦) ومن بعده غاليليو، وديكارت، وقد ترافق ذلك مع جملةٍ من التطورات حصلت في أوروبا وتمثّلت بظهور الجامعات في القرن الثالث عشر، مثل السوربون، وأكسفورد، وبولونيا مع تطورٍ كبيرٍ في المدن، وحركة

١ صالح، هاشم، مدخل الى التنوير الأوروبي، دار الطليعة، بيروت، ط١، ٢٠٠٥، ص:١٨ وما بعدها

التجارة. وبدأ الجدل حول التنوير في القرن الثامن عشر، وبالمناسبة كانت الألفاظ المعبرة عن التنوير غير متجانسة ولذلك حمل معانيَ متشعّبة، Aufklärung بالألمانية، Lumiere بالفرنسية Illuminismo بالايطالية، Inlightment بالانجليزية، وسأتوقف قليلاً عند حادثةٍ ذات دلالةٍ عميقةٍ ربّما تصبُّ في موضوع التنوير، وخاصةً لمن يريد سبر آراء الناس، والمفكرين حول مسألةٍ عامة، أو قيمة ما. **في عام ١٧٨٣ أي بعد أجواء النقاشات الصاخبة في ألمانيا بالتحديد، طرحت صحيفة بريلبنتش موناتشريفت على قُرّائها سؤالاً بسيطاً، كان السؤال: ما هو التنوير؟**

جاءت الإجابات متباينةً عن هذا السؤال، ومن أهم الأسماء التي قدّمت مقالاتٍ، كانت إجابات كاتب الدراما الألماني جوتولد ليسينغ، والفيلسوف اليهودي موسى ميندلسون، والفيلسوف البروسّي ايمانويل كانت، وهو صاحب المقالة الأشهر التي تحوّلت ربما لواحدةٍ من أهمّ المقالات في التاريخ.[٢]

فهل هناك إرهاصاتٌ لمشروعٍ تنويريٍّ عربي؟ وما هي أهم النقاط التي تضمّنتها مقالة كانت؟ وما هي إمكانيّة الاستفادة منها عربياً، للخروج من مستنقع الجهل، والتطرف، إلى رحاب العلم والتقدم؟ وما هي بالتالي المعوقات التي تحول بين العرب، وأفكار عصر الأنوار؟

ثانياً: قراءة في مقالة «كانت» في التنوير، وإمكانية تطبيقها في الحالة العربية:

نماذج لإرهاصات التنوير العربي:

إن البقاء في الظلام ليس قدراً عربيّاً وليس أدلُّ على ذلك إلّا تلك الأفكار التي طالعنا بها مفكرون عرب وشكّلت، منذ القدم، إسهاماتٍ جليلةً في الفكر الإنساني وخاصةً لجهة زرع بذور العقلانية، والتنوير في محيطهم، لكن، وللأسف، دائماً ما يخرج العقل مهزوماً في الحالة العربية لصالح سيادة أرباب الدين الموازي، وربّما، كان لحركة الاعتزال دور بارز في محاولة التأسيس لذلك النمط من التفكير، وإن كانت محدودة السقف، إلا أن جرأة أطروحاتها مهدت السبيل لما بعدها، خاصة ذاك الجهد الجبار في الدفاع عن الفلسفة، والمنطق الذي قاده قاضي قرطبة، وفيلسوفها ابن رشد في القرن الثاني عشر الميلادي. الشارح الأكبر، الذي هضم منطق أرسطو وحاول تكييفه إسلامياً، دافع منذ بداية مؤلفه الشهير «فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال» بصيغة سؤال أولي «هل أوجب الشرع الفلسفة»؟ محدّداً غرض هذا السؤال بفحص وجهة نظر الشرع بإباحة الفلسفة، وعلوم المنطق، أم حظرها. **وبعد أن يورد عديد الآيات التي دعت الناس إلى إعمال النظر العقلي، يقدم تعريفه الأوليّ للفلسفة على أنها «النظر في الموجودات، واعتبارها من جهة دلالتها على الصانع، وكلما كانت المعرفة بصنعتها أتمَّ، كانت المعرفة بالصانع أتمَّ»**. لكن النظر إلى الموجودات يحتاج إلى أدواتٍ صالحةٍ فإذا تقرّر أن الشرع أوجب النظر بالعقل في الموجودات، واستنباط المجهول من المعلوم، واستخراجه منه فهذا هو القياس المسمّى برهاناً.[٣]

ومن المتوقع بالطبع أن يتنطّع المحافظون دائماً لرمي الاتهامات بالابتداع في هذا الشأن، لكنَّ المتسلّح

---

٢ أوترام، دوريندا، التنوير، ترجمة ماجد موريس إبراهيم، دار الفارابي، بيروت، ط١، ص:٥٤،٥٣

٣ ابن رشد، فصل المقال، دار المشرق، بيروت ط٢، ١٩٦٨ ص: ٢٧-٢٨

بالمنطق السليم، لن يعدم حجة الدفاع عن فكرته، وإثبات تهافت التهمة، إذ يقول ابن رشد في هذا السياق: «**وليس لقائلٍ أن يقول إن هذا النوع من النظر في القياس العقلي بدعةٌ إذ لم تكن في الصدر الأول فإن النظر في القياس الفقهي، وأنواعه هو شيء استُنبط بعد الصدر الأول**».[٤] وإذا كان هذا الكلام قد صدر في زمن ابن رشد، فتأمل معي اليوم وللأسف، أن الفلسفة ومناهجها غير موجودةٍ في بعض أنظمة التعليم في العالم العربي إلى يومنا هذا، ومنها ما أدخله مؤخراً على تلك المناهج، كالسعودية مثلاً.[٥]

وكما ذكرت، وكالعادة جنّدت السلطات المستبدة، وأذنابها من يحرض على فيلسوفنا، فأحرقت كتبه، ونفي، ثمَّ ما لبثت البلاد العربية أن وقعت بعد ذلك في براثن الاحتلال العثماني، الذي كان وبالاً عليها فتعطّل العقل قروناً في تلك الحقبة، ومع بداية ضعف تلك الدولة، بدأت تعود إلى الواجهة أصوات مفكرين عرب، على اختلاف أديانهم، لتحمل عل كاهلها عبء النهوض الفكري فيما أصبح يعرف بعصر النهضة العربية، وما رافقها من أنشطةٍ للجمعيات العربية والدور التنويري والتثويري الذي لعبته.

لكننا لن نسهب في الحديث عن عصر النهضة، لأنه ليس موضوعنا الأساسي، بل سنكتفي بأمثلةٍ، ونماذج تنويرية لمحاولة القول مرة ثانية، إن الظلام والجهل ليسا قدراً. فعلى سبيل المثال لا الحصر دعا المفكر السوري الحلبي **فرانسيس المراش** في كتابه «غابة الحق» عام ١٨٦٥، الجنس العربي إلى محبةٍ وطنيةٍ منزّهةٍ عن أغراض الدين، فعدَّ الأحقاد الطائفية، والدينية، من أخطر نتائج «الجهل والتوحش»، فقد زرعت النبض الذي شتت شمل لبنان، وزعزع أركان دمشق، وعبّر المراش عن إيمانٍ راسخٍ بالقوة الهائلة للعلم في تجاوز الهوة الحضارية بين الشرق والغرب، وأن الجهل هو مصدر كل علل الشرق، وأصل كل خراب وانحطاط فيه.[٦]

وفي الربع الأول من القرن التاسع عشر، وتحديداً في العام ١٩٢٦، ذهب **رفاعة الطهطاوي** إلى باريس، وبعد عودته دعا أمته إلى الانفتاح على المجتمعات المتحضرة، وأخذ يسفّه من أحلام دعاة العزلة، أصحاب النزعات السلفية الجامدة، وعدَّ هذه المخالطات «مغناطيس المنافع العمومية»، ورآها مع العمل الوطني، طريق التطور، والتقدم، والعمران، وأن الحرية سبيلهما الوحيد ولم يكتف بذلك، بل دعا الجامع الأزهر الذي كانت تتحصن فيه المحافظة، أن يطور مناهجه وبرامجه، ويفتح أروقته، ويفسح حلقات دروسه لتلك العلوم التي جعلت من بلاد الإفرنج أحكم الأمم التي حازت أقصى مراتب البراعة في العلوم.[٧]

أما ما قاله **قاسم أمين** فيعد بحق ثورة في عصره، لجهة الاستثمار في البنية البشرية لتحقيق التطور، وخاصة وضعيّة المرأة في مجتمعاتنا، الأمر الذي يشكّل محوراً أساسيّاً من محاور التنوير، فقد تلمَّس قاسم أمين خطورة هذه المسألة منذ البدء فقال: «لا يليق بمعارف المصريين ولا بعزائمهم، أن يسجلوا على أنفسهم، وعلى أمتهم العجز، واليأس، والقنوط، فإن ذلك صورة من صور الكسل، أو

٤ المرجع السابق. ص:٣٠

٥ مجلة الفيصل السعودية ١ مايو ٢٠١٩

٦ باروت، محمد جمال، حركة التنوير العربية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٤، ص: ٤٣-٤٤

٧ عمارة، محمد، رفاعة الطهطاوي رائد التنوير في العصر الحديث، دار الشروق، القاهرة، ط٣، ٢٠٠٧، ص١٤٨

مظهرٌ من مظاهر الجُبن»[٨].

وليس من قبيل المصادفة أن تتوارد لفظتي الكسل، والجبن على لسان قاسم أمين، ومن قبله الفيلسوف الألماني إيمانويل كانت في مقالته الشهيرة «ما هو التنوير»، بوصفهما عائقين يحولان دون استخدام العقل لكامل طاقته وإمكاناته.

وبعد جردة الحساب التي يجريها أمين في أبواب احتقار المرأة، ومنها تفاخر الرجل بملء بيته بالزوجات، منقاداً إلى الشهوة، وتطليقها بلا سبب، وقعوده إلى مائدة الطعام وحده، وسجنها في المنزل، والقول إنها ليست أهلاً للثقة والأمانة، وأن يحول بينها وبين الحياة العامة والعمل، إلى آخره من المظاهر التي تكرس الاحتقار لفئة اجتماعية وازنة، يخلص أمين إلى نتيجةٍ مفادها أن التعليم، والتهذيب، وسعة العقل لا يفيد فائدةً تذكر عند شخصٍ مجرد من العزيمة، ولهذا كان ضعف الإرادة أكبر عيبٍ في الإنسان.[٩]

ولعل من المفيد هنا التنبه إلى وضعية المرأة بعد قرن وربع القرن من كلام قاسم أمين، للقول إن باباً من أبواب التنوير لا يمكن أن يفتح في ظل وضعيةٍ متخلفةٍ وحضورٍ باهتٍ للمرأة، ودورها في الحياة العامة، فمن المخجل أن دولاً عربيةً ولجت القرن العشرين بنسبة تمثيل صفرية للمرأة، وهذا متفاوت طبعاً وفق نظام الحكم السائد فيها، كالسعودية مثلاً، بينما أخرى كانت نسبها ضئيلة جداً مثل الجزائر، حيث بلغت ٢,٨٪ في انتخابات عام ٢٠٠٣، والمغرب ١,١٪ في انتخابات ٢٠٠٣، بينما شذّت تونس عن القاعدة بتمثيل وصل الى ٢٢,٨٪ في انتخابات ٢٠٠٤,[١٠]

نماذج الوصاية في الحالة العربية:

يعرّف «كانت» التنوير بأنه:» تحرر الفرد من الوصاية التي جلبها لنفسه، والوصاية هي عدم قدرة الفرد على استخدام فهمه الخاص، دون توجيه من الآخر، وليس ذلك بسبب قصوره العقلي، بل بسبب انعدام الإقدام، والشجاعة على استخدامه، أي استخدام العقل دون توجيه من الآخر. (تشجع لتستخدم عقلك الخاص، هذا هو شعار التنوير)».[١١] فإذا قلنا إن من بين المعوّقات التي يواجهها العرب عموماً هي تلك النماذج من الوصاية، فتحت أي مستوى من الوصاية يقع العقل العربي في بنيته الحالية؟ وهل من سبيل للخروج من تلك الوصاية.

ويمكن تحديد مستويين حاسمين من الوصاية، يرزح العقل العربي حالياً تحت وطأتهما وهما:

أ- نموذج الوصاية الدينية.

ب- نموذج الوصاية السياسية.

---

٨ أمين، قاسم، تحرير المرأة، مكتبة الترقي، القاهرة، ١٨٩٩، ص:٣

٩ المرجع نفسه ص:١٩٠-١٩١

١٠ تقرير المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، السويد، تحرير جولي بالينغتون وعزة كرم ٢٠٠٦ ص:٥٧

١١ كانت، إيمانويل، ما هو التنوير، ترجمة حسين إسماعيل، موقع الإحيائية الجديدة

وإذا تمعنا قليلاً في كلمات كانت، وخاصةً عبارة «استخدام العقل دون توجيه من الآخر»، في كلا المستويين، سنجد في الأول خطاباً دينيّاً متعدد المستويات أقلّه حضوراً ذاك الذي يعطي للعقل دوره ومكانته في تحقيق النهضة، والتقدم، وأكثره ممن لا يجعل الإنسان عبداً لله وحسب، بل يجعله عبداً لتفسير فقيه عاش منذ قرون، أو لولي فقيه ابتدع في الدين ما ليس فيه ليحكم حكمه المطلق، ناهيك بالاستثمار الأسوأ للخطاب الديني، سياسيّاً عبر الحركات الإسلامية التي أمعنت بشقيها السني، ممثلاً بجماعة الإخوان المسلمين، والشيعي ممثلاً ببدعة ولاية الفقيه كما أرسى ركائزها نظام الملالي وفق صيغ استبدادية.

وقد كان لمخالفي هذه الوصايات ممن تسنَّى لهم انفتاح العقل، واستنارة الفكر، مصائر مختلفة تحت عنوانٍ واحدٍ وهو الإقصاء، إما إقصاءٌ بفتاوى هدر الدم كما حدث للمفكر المصري نصر حامد أبو زيد، أو بالقتل كما حدث للمفكر فرج فوده، أو بالمحاكمات كما حصل مع المفكر السوري صادق جلال العظم.

وفي المستوى الثاني كانت الوصاية أكثر فتكاً حين نصّب مستبدو العالم العربي أنفسهم أوصياء على الناس، يفكرون عنهم، ويتاجرون بهم كيفما شاؤوا، وذلك عبر الترهيب بأجهزتهم الأمنية القمعية، والباطشة التي تتخذ من كل المؤسسات وسائل تجنيد لصالح بقائها في سدة الحكم وأخطر تلك المؤسسات، المؤسسة التربوية التي صنعت عبر عقودٍ نماذج كسولةً وجبانةً وجاهلةً لمهامها وأدوارها المفصلية.

وإذا كان مصير رافضي الوصاية الدينية ومنتقديها وهم من نخبة مجتمعاتهم وعددهم محدود لأسباب عديدة متصلة تماماً بالحضور الطاغي لشقيْ الوصاية، الديني، والأمني، فإن مصير رافضي الوصاية السياسية كان مأسوياً، لأنه تعمّد بدماء جماعاتٍ، لا أفراد، أو مفكرين فقط، ولنا في الحالة السورية أكبر دليل على ذلك.

الكسل والجبن كمعوقين للتنوير:

قد يقول قائلٌ ما بأنّ الأنظمة الاستبدادية، وعبر احتكارها المطلق لمفاصل المجتمع، خاصةً قطّاعيْ التربية، والإعلام على وجه الخصوص، مشفوعاً بأجهزة أمن باطشة، قد أفرز عبر عقودٍ شكلاً من أشكال التسليم بالأمر الواقع، وعدم امتلاك الجرأة على تعديله، أو تغييره، وهذا مفهوم إلى حد ما، وهو ربما يجعلنا نفهم أكثر ذلك الجبن الواضح، وعدم الرغبة في المجازفة التي سيطرت لعقودٍ على الحالة العربية، ومع انتفاضات الربيع العربي ظهرت ملامح شجاعة جديّة في تحدي كل ذلك، وتبين أن ما نُظر إليه على أنه أبديّ إنما هو ليس كذلك.

أما الكسل فهو نتيجة لكل ذلك الإمعان في القولبة التربوية، والضخّ الإعلاميّ الذي استثمر فيه المستبدون، فإذا عدنا لعبارةٍ مهمة وردت في مقال الفيلسوف «كانت» الذي يعزو حالة الوصاية لا لقصور عقلي، بل إلى انعدام الإقدام، والشجاعة في استخدامه، أي العقل، لوجدنا الكسل سيد الموقف في الحالة العربية، ذلك أن الحالة التعليمية في العالم العربي رديئة باستثناءاتٍ قليلةٍ جداً، ولنا أن

نعاين فقط مؤشرات الأميّة في العالم العربيّ.

فقد جاء في تقرير للمندوبية السامية للتخطيط في المغرب أن ١٠٪ من الشباب المغربي لا يتوفّرون على أي مستوىً تعليميّ (أمّيون)، وأن ٢٤٪ فقط درسوا حتى مستوى التعليم الابتدائي، في حين أن ١٠٪ منهم حصلوا على تعليمٍ عال.[١٢] **وفي مصر، أصدر الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء بيانا في ٨ سبتمبر ٢٠٢٠ قال فيه إن نسبة الأمية بلغت ٢٥,٨٪، وعند الإناث بلغت ٣٠,٨٪.**[١٣]

إذاً، ومع هذه العينة فقط من الدول العربية هل من الممكن أن يكون للتنوير سبيلٌ إلى عقول الشباب، أو إنهم سيفضّلون مراتع الجهل، والمال السهل القذر، والتطرف عند حركات الإسلام السياسي؟! هذا وناهيك ببعض الدول التي أضحت دولاً فاشلة رسمياً، لأنها مدمّرة ومستباحة رسميّاً كسورية مثلاً.

الحرية كشرط لازم للتنوير:

«التنوير لا يتطلب إلا الحرية، وأبسط ما يمكن تسميته حرية، هو أن يكون الفرد حرّاً لاستخدام عقله الخاص علنياً في كل الأمور، لكنني أسمع من الجميع «لا تجادل»، فالضابط يقول: لا تجادل نفذ، وجامع الضرائب يقول: لا تجادل، ادفع، والقسيس يقول: لا تجادل، آمن» .[١٤]

هذا الربط الواضح، والشَرْطيّ عند فيلسوف التنوير، له من الأهميّة القصوى في حالة الدول الباحثة عن مكان ما في العالم اليوم، ومن ضمنها طبعاً البلاد العربية، وبالتالي دون عملية وعيٍ متدرجٍ، وطويل الأمد لا يمكن الخلاص من أخلاق الطاعة العمياء للمستبدين للشروع في عملية التنوير، ولا يمكن لأيّ مشروعٍ تنويريٍ أن يوجد في مناخات الاستبداد، ذلك أن الحرية والاستبداد خطّان متوازيان، لا يمكن أن يلتقيا، وقد تفطّن **عبد الرحمن الكواكبي** لذلك في كتابه الشهير «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» حين قال:

«إن الأمة إذا ضُربت عليها الذلّة والمسكنة، وتوالت على ذلك القرون والبطون، تصير سافلة الطباع، حتى إنها تصير كالبهائم، أو دون البهائم لا تسأل عن الحرية، ولا تلتمس العدالة، ولا تعرف للاستقلال قيمة، أو للنظام مزية».[١٥] لكن المفكر الحلبي المتنور، يشترط بذكاء وحصافة تمهيد الأرضية الصلبة التي ستتوقف عليها حياة الناس، ومصائرهم، إذ إن تلك الأرضية كما أسلفنا، تحتاج إلى وقتٍ ومشروعٍ واضح المعالم والرؤى، والقيم، وإلا ذهبت تضحيات الكثيرين أدراج الرياح. ولذلك قرّر الكواكبي: «إن الحرية التي تنفع الأمة، هي تلك التي تحصل عليها بعد الاستعداد لقبولها، أما التي تحصل عليها بعد ثورة حمقاء، فقلما تفيد شيئاً لأن الثورة غالباً تكتفي بقطع شجرة الاستبداد، ولا تقتلع جذورها، فلا تلبث أن تنبت، وتنمو، وتعود أقوى مما كانت».[١٦]

---

١٢ أرقام مخجلة عن محو الأمية في العالم العربي، صحيفة الوطن القطرية، ٢٦ آب ،٢٠١٧

١٣ تفشي الأمية في ٢٥ مليون مصري عار كبير، محمد أبو الغار، المصري اليوم، العدد ٦٢٥٩ بتاريخ ٣-٨-٢٠٢١

١٤ كانت، إيمانويل، ما هو التنوير، ترجمة حسين إسماعيل، موقع الإحيائية الجديدة

١٥ الكواكبي، عبد الرحمن، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، دار الكتاب المصري، القاهرة ،٢٠١١، ص:١٨٠

١٦ المرجع نفسه ص:١٨٠

الدين الموازي كـ:عقبة في مشروع التنوير:

«هل يمتلك مجتمعٌ من القساوسة حق الالتزام بعهدٍ لعقيدةٍ ما، متغيرة، من أجل التمتع بوصايةٍ مستمرةٍ على أعضاء المجتمع، أقول إن هذا محال، وإن وجد هكذا عقد فهو موضوعٌ لمنع التنوير من الوصول إلى الناس، فهو لاغٍ ولا قيمة له، وإن ساندته سلطةٌ عليا كالبرلمان، إن هكذا عقد، جريمة بحق الطبيعة البشرية».[١٧]

ربما ونحن نقرأ كلمات «كانت» هذه، يتبادر إلى ذهننا مباشرة ما يحدث على نحو كارثيّ في العالم العربي من مشاريع معطِّلة لكل أشكال التنوير، والحداثة، تقودها حركات الإسلام السياسي بجناحيها السني، والشيعي، بالتوازي مع حضور العسكر في بعض السلطات العربية، حتى تلك التي شهدت تغييراتٍ كبيرةً وثوراتٍ بعد العام ٢٠١١، فهذه مصر أعادت إنتاج السلطة العسكرية بعد تجربة الإخوان الفاشلة في حكم البلاد، وها هو السودان الذي أزاح عمر البشير، عاد لزمن الانقلابات العسكرية على يد عبد الفتاح البرهان.

إذاً، فالوصاية على الناس، وادّعاء الأحقية في قيادتهم، وتسيير أمورهم الدنيوية، وتحميل الدين ما ليس فيه، مضافاً إليه ذاك التراث الذي تحوّل بفعل فاعل، إلى مقدّسٍ جديدٍ، كل ذلك أنتج ما يُصطلح على تسميته بالدين الموازي. وقد لخّصه الدكتور عمار عرب بجملةٍ من النقاط من المفيد ذكرها، لتبيان خطورة هذا الدين على أي تفكير بمشروع التنوير، وهذه النقاط هي:

- الدين الموازي يعتمد على نحو كاملٍ على وجود الكهنة، ومؤسساتهم الفقهية الأرضية، بينما في النسخة السماوية الأصلية، يقول تعالى (**اتَّبِعُواْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلاَ تَتَّبِعُواْ مِنْ دُوْنِهِ أَولِيَاءَ قَلِيلاً مَّا تَذْكُرُونْ**) الأعراف:٣

- في الدين الموازي، هناك جبال من المحرّمات والحلال ليس هو الأصل، وما ذلك إلا كي تحتاج الكاهن ليفتي لك في كل شيء، بينما في الدين بنسخته الأصلية القرآنية فعدد المحرّمات أقلّ من عشرين محرماً فقط.

- في دين الإسلام، (الكلمة المشتقة من السلام)، القتال هو دفاعيٌّ بحت، ولكن في الدين الموازي الذي حلّ محل الإسلام، الغزوات بالاعتداء على الشعوب الآمنة، واغتصاب الأراضي، والأموال، والنساء، والأطفال التي مارستها القبائل العربية، وما سمي الخلفاء بعدهم، هي شيءٌ محمودٌ، وجميلٌ رغم أنه منهيٌّ عنه بشكلٍ قطعيّ، والشخصيات التاريخية المجرمة التي قامت بذلك، هم في ثقافتنا أبطالٌ ندرّس ما قاموا به في معابدنا، بل ومدارسنا، كي نحشرهم قسراً في وعي أطفالنا، ونستغرب بعد ذلك كيف أتى الدواعش وأخواتهم ليجرموا، ويفرّخوا في كل بلاد العالم، والسبب هو تواطؤنا، وجهلنا، بحماية تراث الدين الموازي وإحلاله مكان إسلام القرآن.[١٨]

---

١٧ كانت، إيمانويل، ما هو التنوير، ترجمة حسين إسماعيل، موقع الإحيائية الجديدة

١٨ عرب، عمار، الدين الموازي، موقع الحوار المتمدن، العدد ٥٢٣٢، ٢٣-٧-٢٠١٦

ثالثاً: خاتمة واستنتاجات:

لا يمكن بعد هذا الاستعراض لمعوقات التنوير، إلا استخلاص جملةٍ من العبر، سيّما أن تلك المعوقات التي تحدثنا عنها، متواشجةٌ في الحالة العربية، بحيث لا يمكن لعائقٍ واحدٍ أن يكون حاسماً لوحده في تعويق التنوير، وبالتالي فإن تخطي عائق ما، يجب أن يترافق مع تخطّي الآخر، إذ لو افترضنا الخلاص من الاستبداد السياسي وبقاء المناهج التربوية الرديئة على حالها هل نكون حققنا شيئاً؟ ولو تحقّقت الحرية غداً وبقيت المرأة على وضعيتها الحالية، هل نكون شرّعنا بتنويرٍ حقيقي؟

ولذلك، فإن أي عملية تنوير يجب أن تكوّن سياقاً متصلاً، آخذةً بالحسبان المسائل الحيوية التالية:

- لا يمكن لأي مشروعٍ تنويريٍ أن يوجد في ظلّ الاستبداد بجناحيه الأيديولوجيين البغيضين، أي السياسي، والديني، إذ لا مناص من الاستمرار بمواجهتهما بشتى الوسائل، للتأسيس لبنيةٍ قابلةٍ للتنوير.

- إعادة الاعتبار للعلم، والتفكير العلمي، ونبذ الخرافة، والتفكير البدائي، عبر الشروع بوضع مناهج دراسية جديدة تجعل التفكير الناقد المتسائل هدفاً لها، والبحث والتقصي والسؤال، أدواتها، بحيث تخرّج وفي كل المراحل، أشخاصاً مؤهلين للولوج في قيم، وعلم الحضارة الحديثة.

- لا يمكن الحديث عن تنويرٍ ما بإغفال الخطاب الديني المتشدّد، والمصر على إقحام الدين عنوة في الحياة العامة، والعودة بنا إلى زمانٍ لا يشبه زماننا، وبالتالي، فالمهادنة لم تعد مجدية مع هكذا خطاب، لأنه سيبقى خطراً محدقاً بأي مشروع تنويري.

- التدرّج في عملية التغيير التي من الممكن أن تطول البنية العربية، إذ لا يمكن واقعياً، وبحسب معطيات التاريخ، أن يتحول مجتمعٌ زراعيٌّ بين ليلة وضحاها، إلى مجتمعٍ، أو نظامٍ علمانيٍّ، وهذه دعوةٌ إلى المتشدّدين في الخطاب العلماني، وليس للعلمانيين، بأن أعيدوا النظر في الممكنات.

- إعادة النظر بوضعية المرأة العربية عند الشروع بأي مشروعٍ تنويريٍّ مزمع، إذ لا يُتوقع أن يكتمل التنوير بجناحٍ واحدٍ من أجنحة المجتمع، أي الرجل، والعمل الحقيقي لإعادة الاعتبار لدور المرأة، بوصفها قوةً بشريةً مليئةً بالإمكانات، ولعل استثمار تلك الإمكانات بعد تعديل وضعيتها في الدساتير، والقوانين، والتشريعات، يشكّل مدخلاً لازماً للتنوير.

- إعادة تفعيل قوى المجتمع المدنيّ من داخله، وليس من قوىً، وأجنداتٍ خارجيةٍ، والخروج من حالة المسخ الحالية للمجتمع المدني، من النقابة، إلى النادي، بشكلهما الإيديولوجي، اللامدني والسياسي الفجّ، كي يضطلع بدوره معبّراً حقيقيّاً عن مصالح الناس بفئاتهم الاجتماعية المختلفة، بعيداً عن الارتزاق، والنفعيّة. وباعتقادي فإنّ إرادةً صلبةً، مصحوبةً بشجاعةٍ، وإقدامٍ، وعلمٍ، قد تكون مداخل صالحة للتخلّص من كل أشكال الوصاية التي تعيق التنوير المأمول.

المصادر والمراجع:

١- هاشم صالح، مدخل إلى التنوير الأوروبي، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٥

٢- دورياندا أوترام، التنوير، ترجمة ماجد موريس إبراهيم، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٨

٣- ابن رشد، فصل المقال، دار المشرق، بيروت، ١٩٦٨

٤- محمد جمال باروت، حركة التنوير العربية، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٩٤

٥- محمد عمارة، رفاعة الطهطاوي رائد التنوير في العصر الحديث، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٧

٦- قاسم أمين، تحرير المرأة، مكتبة الترقي، القاهرة، ١٩٩٩

٧- إيمانويل كانت، ما هو التنوير، موقع الإحيائية الجديدة، ترجمة حسين إسماعيل الرابط

٨- عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، دار الكتاب المصري، القاهرة ٢٠١١

MENA RESEARCH CENTER

مركز أبحاث ودراسات مينا